



مرزوق الغانم

الغانم في الذكرى 57 لوضع الدستور: دخول العهد الدستوري ضاعف مناعتها السياسية

كل شر ومكروه في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد الأمين وان يسدد على درب الأزهار وتقدم خطاها، من جانب آخر، بعث الرئيس الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية أنغولا فرناندو دا بيبيداس دوس سانتوس، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

ومشاركة شعبية فاعلة ونشطة». ودعا الغانم الكويتيين إلى الاحتفاء بوما بهذا العهد وتأمين هذا التحول السياسي المفصلي والحفاظ عليه عبر الالتزام بالقيم الديموقراطية ومواد الدستور نصا وروحا. واختتم الغانم تصريحه قائلاً «نسال الله في هذه المناسبة ان يحفظ الكويت وشعبها الغالي من

نوفمبر من كل عام فرصة لاستذكار عطاءات الكويتيين في ذلك الزمن وجهودهم الجماعية في تدشين الحياة الدستورية في وقت كانت دول المنطقة تعاني من طبيعة العلاقة المضطربة بين أنظمتها والشعوب». وأكد الغانم «ان العهد الدستوري حصن الكويت وقوى مناعتها السياسية في مواجهة كل التقلبات والتحولت، منكتة على شرعية حكم راسخة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان دخول الكويت في العهد الدستوري قبل 57 عاما أعطى الوطن مناعة سياسية مضاعفة ضد كل التقلبات التي قد تواجه أي دولة، مشيدا بدور المؤسسين الأوائل في تدشين هذا العهد الديموقراطي الشامخ. وقال الغانم في تصريح صحافي أمس بمناسبة الذكرى 57 لوضع دستور الكويت «ان يوم 11

«المالية»: مهلة شهر للحكومة لتقديم رأيها حول تعديلات «الخدمة المدنية»

القدرة المالية ولا يريد أن يأخذ قرضا من الصندوق. وزادت متسائلة: «لماذا لا يسمح لهم بمزاولة الأعمال وفتح مشاريعهم الخاصة، ولماذا لا يتم منحهم إجازة تفرغ تجاري من دون راتب بناء على طلبهم؟». وأكدت في هذا الصدد أهمية فتح المجال أمام الشباب للعمل في القطاع الخاص بجانب عملهم الرسمي وفق ضوابط وأطر لا تؤثر على العمل. وكشفت عن اتفاق أعضاء اللجنة والوزيرة بمنحهم مهلة شهر ومن ثم يأتوننا برأيهم الفني حول المقترحات التي تمت مناقشتها أمس. وتمت مناقشة اقتراح خريجون من أرقى الجامعات في إدارة الأعمال والمحاسبة حضر التعمين بدرجة وزير في الجهات الحكومية، لأنه أصبح لدينا 55 شخصا معنا بدرجة وزير كلفتهم السنوية 4 ملايين ومراسيهم من دون تحديد مدد. وتساءلت: من يحدد هذا الموظف بدرجة وزير أم لا؟ موضحة أن وجهة نظر مقدم الاقتراح أن هناك شبهة دستورية حول ذلك، وأن الوزيرة وعدت بالرد على هذا المقترح.



صفاء الهاشم وصالح عاشور ويدر الملا وعبدالله الرومي ومريع العقيل خلال الاجتماع

«الخدمة المدنية» إضافة مادة جديدة خاصة بمنح التفرغ الأسري لرعاية الأبناء فإن المدد الحالية هي شهران للولادة ومن ثم إجازة الأمومة بنصف راتب، والتفرغ لمدة 3 سنوات. وبينت أنه برغم إضاح فريق ديوان الخدمة بأن المقصود من الاقتراح مطبق على أرض الواقع، لكن ذلك لا يمنع دراسة أي ظروف أخرى مستجدة قد تواجهها المرأة الكويتية وأسرتها بعيدا عن الحالات المذكورة، ولفتت إلى أن أحد الاقتراحات التي نوقشت تطالب بتعديل مادة

26 من القانون 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية الخاص للسماح للموظفين في القطاع الحكومي بمزاولة الأعمال التجارية أو المهنية شريطة أن يكون الموظف أمضى بعمله في الجهة الحكومية مدة لا تقل عن 5 سنوات. وقالت ان «هذا الاقتراح بالنسبة لي مهم لاسيما أن ديوان الخدمة المدنية لديه موظفون وافدون يعملون في القطاع الخاص، وفي المقابل الكويتيون لا يستطيعون»، مؤكدة تبنيها هذا المقترح، خاصة أن «شبابنا لديهم

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس مجموعة من الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل قانون الخدمة المدنية بحضور وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية ووزيرة المالية مريع العقيل وممثلين عن الديوان. وقالت رئيسة اللجنة النائب صفاء الهاشم، في تصريح بالمركز الإعلامي، ان الاقتراحات التي تمت مناقشتها في الاجتماع تعنى بتعديل وتصويب مسارات الخدمة المدنية. ورات أن تلك المسارات أصبحت عبئا وثقلا على ابناءنا وبناتنا، سواء في التوظيف أو الوضع الأسري للموظفات أو مستقبل الجمع بين الوظيفة والعمل في القطاع الخاص. وأوضحت الهاشم أن أحد المقترحات تحدد عن منح الكويتية علاوة اجتماعية فئة متزوج وعلاوة اولاد، مشيرة في هذا الصدد إلى وجود قرارات مغلقة على أرض الواقع وبالتالي لا ضرورة لوجود قانون. وأضافت أنه بالنسبة لاقتراح

طلب نسخة من وثائق المشاركة في المعارض

خورشيد: ما شروط مشاركة الشركات في المعارض العقارية؟



صالح خورشيد

وجه النائب صلاح خورشيد سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان قال في مقدماته إزدادت عمليات التصيب العقاري في السنوات الخمس الماضية مما أثر سلبا على ميزانية المواطن خصوصا الذي دفع قيمة العقار عن طريق قرض من البنك وتعثر في سداده مما حدا بالبنوك إلى رفع قضايا عليهم. وحتى وقتنا الحاضر لا يوجد أي ضوابط تجعل المواطن يشعر بالأمان في حال رغبته في الاستثمار بالعقار.

وطالب بتزويده بالاتي: (1) في حال شراء عقار خارج الكويت، هل تزود وزارة التجارة والصناعة المشتري بالوثائق التي تدل على ملكية الشركة في الكويت للعقار الخرجي أو اتفاقية التسويق بين الشركة الكويتية والمطور في الخارج؟ وهل تزود أيضا بالصدقات اللازمة من غرفة تجارة وصناعة الكويت ووزارة الخارجية والسفارة الكويتية في

البلد المراد بيع العقار فيه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بهذه الوثائق للشركات المشاركة في المعارض العقارية منذ بداية 2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

(2) عند مشاركة أي شركة أجنبية في أي معرض عقاري في الكويت هل تجري معاينة مشاريعها التي سوف تطرح للبيع من وزارة التجارة والصناعة؟ وهل

تزود الوزارة المشتري بجميع الوثائق التي تدل على وجود فعلي للشركة في السوق والبيانات المالية الخاصة بها؟ وهل جميع الوثائق مصدقة من الهيئات الحكومية في الخارج وسفارة الدولة التي تنتمي لها الشركة في الكويت؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بهذه الوثائق للشركات المشاركة في المعارض العقارية منذ بداية 2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

(3) نسخة من شروط وضوابط مشاركة الشركات المحلية والأجنبية في المعارض العقارية.

سأل عن سبب حرمان الشراء المباشر من سوق الخضار

الشاهين: ما أسباب إلغاء ركن المزارعين من «التعاونيات»؟

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز، قال في مقدمته: قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع كل من الاتحاد الكويتي للمزارعين واتحاد الجمعيات التعاونية بتوقيع بروتوكول ثلاثي فيما بينها، واحتوى البروتوكول على مواد غير مقبولة تمنع الجمعيات



أسامة الشاهين

التعاونية من الشراء المباشر من سوق الخضار والفاكهة (شيرة الخضار)، واقتصار التوريد على شركة واحدة، بالإضافة إلى إلغاء ركن المزارعين الكويتيين من الجمعيات التعاونية، والإزام كل الجمعيات التعاونية بالبيع بسعر موحد دون تخفيضات.

وطالب بتزويده بالاتي: 1- ما سبب عدم إنشاء الشركة المساهمة كما ورد في المادة (9) من البروتوكول رغم مرور الثلاث أشهر المطلوبة لذلك؟ 2- ما أسباب إلغاء ركن المزارعين الكويتيين من الجمعيات التعاونية؟ 3- ما سبب حرمان الجمعيات التعاونية من الشراء المباشر من سوق الخضار والفاكهة (شيرة الخضار) من دون وسطاء، حيث ألزمتها البروتوكول بالشراء من مصدر وحيد دون غيره، وأن من يخالفه يقع تحت طائلة العقوبات والغرامات؟ 4- ما سبب إلزام المادة (17) من البروتوكول كل الجمعيات التعاونية

بالببيع بسعر موحد بينما الأسعار التي يهرب من غلاء تقدم عروضاً وتخفيضات لشراء مستلزمات بيته؟ 5- ما مصير الأراضي والمنافذ التي سلمت سابقاً لاتحاد المزارعين؟ ومدى الاستفادة منها في خدمة المزارعين؟ 6- ما الأسباب التي تدعو إلى إعطاء اتحاد المزارعين (75) منفذ بيع جديدا في الجمعيات التعاونية؟ 7- ما هبة الإعلان التجاري من قبل اتحاد المزارعين المنشور في الصحف وهو عبارة عن مزايدة تقدم لها الشركات؟ مما يعد تعارضا صريحا مع المادة التاسعة من البروتوكول، مع العلم بأنه لم تتمكن سوى شركة وحيدة من التقدم له.

8- ما مدى صحة المعلومات بأن ملاك الشركة المتقدمة (70) منهم غير كويتيين، وأن ملاك الشركة يحتكرون السوق بأسماء أخرى؟ وهل تمت دراسة أثر حكر العرض في الجمعيات التعاونية على شركة واحدة فقط على باقي الشركات الوطنية الموجودة في السوق؟ 9- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحفظ حقوق المستهلك والمزارع الكويتي وتخفيض الأسعار وحماية المزارع والسوق الكويتي؟ 10- هل حاز البروتوكول موافقة الجهات الرسمية؟ وهل سيتم سحبه لإعادة النظر فيه؟

الكندري يسأل عن تعيينات في الوظائف القيادية

وذلك وفق المرسوم رقم 2015/296؟ وطلب تزويده بأسماء الأشخاص الذي تم استغنائهم من بعض الشروط الواردة في المادة (1) من المرسوم رقم 2015/296؟ وما سبب الاستغناء؟ ودعا إلى بيان ما إذا كانت المعايير والشروط الخاصة في المرسوم رقم 2015/296 تم تفعيلها في تعيين وترشيح وكيل مساعد في وزارة الدفاع؟ وبين أسباب الاستغناء وعدم التطبيق عليه في حال ما إذا لم يخضع لتلك الشروط؟

الدستور التي تنص على (لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة). واستفسر عن الحالات التي تم خلالها تطبيق المرسوم رقم 2015/1111 والمعملة للمرسوم الصادر في 4 أبريل 1979 في شأن الخدمة المدنية منذ إصدار القانون حتى تاريخه، مطالبا بتزويده بأسماء من صدر مرسوم بتعيينهم في المناصب

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عن التعيينات في الوظائف القيادية وفقا للمرسوم رقم 2015/1111 والمعملة للمرسوم الصادر في 4 أبريل 1979 في شأن الخدمة المدنية منذ إصدار القانون حتى تاريخه، مطالبا بتزويده بأسماء من صدر مرسوم بتعيينهم في المناصب



عبدالله الكندري

وللمد من المحسوبة والشللية والتعيينات الباراشوتية، تطبيقاً لنص المادة 99 من

الفضالة يطلب أسماء المشاريع الإسكانية في 3 مدن

الامر حقيقة ام لا. 16- هل تم تطبيق غرامات التأخير على أي من مشاريع المؤسسة من سنة 2009-2016؟ إذا كانت الإجابة بنعم ارجو تزويدي بكشف تفصيلي يتضمن اسم المشروع ورقم العقد وقيمة الغرامة المحصلة من المقاول. 17- هل تم تسهيل أي قيمة من محجوز الضمان لدى مشاريع المؤسسة منذ 2009-2016؟ ان كانت الإجابة بنعم ارجو تزويدي بأسماء المشاريع ورقم العقد وقيمة الضمان.

مناقصة من قبل شركات مستبعدة؟ ان كان الجواب بنعم ارجو تزويدي بالأسباب؟ 11- ارجو تزويدي بالتقارير النهائية للجان المشكله وفق القرار الإداري 1801 و1571. 12- هل تمت على أي من العقود التي شابها خلل من 2009 إلى سنة 2018 أي اوامر تغييرية؟ ان كانت الإجابة بنعم ارجو تزويدي بكشف يشمل اسم المشروع وسبب الامر التغييري. 13- ارجو تزويدي بقائمة مكونة من التالي: عدد وأسباب القضايا المرفوعة من قبل المقاولين المتعاقدين مع

وجه النائب يوسف الفضالة سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري، قال في مقدمته: حرصاً منا على متابعة القضايا والمشاكل المخرارة سابقاً على بعض المشاريع المنفذة لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية ونظراً لأهمية القضية الإسكانية والحاجة للمساعدة لتقليل فترة الانتظار للحصول على حق الرعاية الإسكانية لدى المواطنين وطالب تزويده وإفادته بالاتي:



يوسف الفضالة

العقوبة. 4- ارجو تزويدي بنسخة من أي احالة للنيابة بشأن العقود الإنشائية للمؤسسة العاملة للرعاية السكنية وقرارات النيابة. 5- ارجو تزويدي بالرأي القانوني سواء من الفتوى والتشريع أو الادارة القانونية لدى الرعاية السكنية بإحالة الملفات إلى النيابة. 6- هل تم رفع الاحالات جميعها إلى النيابة؟ ولماذا لم ترفع دعوى لدى المحاكم الكويتية؟ 7- هل توجد أي احالة إلى مكافحة الفساد؟ ان كانت الإجابة بنعم ارجو تزويدي بأسباب الاحالة والنتائج ان وجدت؟ 8- ارجو تزويدي بأسماء الشركات المستبعدة من مشاريع المؤسسة خلال الخمس السنوات الماضية واسباب الاستبعاد وتاريخ الاستبعاد؟ 9- هل يحق للشركات المستبعدة شراء وثائق المناقصة؟ 10- هل تم شراء وثائق

جمعية قرطبة التعاونية

إعلان

بناء على القرار الوزاري رقم (166/ت) لسنة 2013، بشأن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات التعاونية تعلن جمعية قرطبة التعاونية، عن فتح باب قبول طلبات

مراقبي الحسابات

للسنة المالية المنتهية في 2020/10/31

الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية لعام 2020/2019 متضمناً الأتعاب التي يحددها المتقدم بالطرف الختوم وتسليمه لإدارة الجمعية بمرکز الضاحية في قرطبة ق (5) شارع أبو أيوب الانصاري وذلك خلال الفترة من يوم الاثنين الموافق 2019/11/11 وليلة عشرين ايام عمل تنتهي بنهاية دوام يوم الأحد الموافق 2019/11/24 وذلك خلال اوقات الدوام من الساعة السابعة صباحاً الى الثالثة مساءً.

بناء على المادة رقم (21) من القانون رقم (118) لسنة 2013 بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979 ومراجعة لاحكام المادة (11) لقانون التعاون لايجوز لمراقبي الحسابات أن يراقب أكثر من خمس جمعيات تعاونية ، ولا تتجاوز مدة تعيينه بذات الجمعية أكثر من ثلاث سنوات.

والله ولي التوفيق،،،،

مجلس الإدارة

الكويتية السورية القابضة

Kuwait Syrian Holding

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة الشركة الكويتية السورية القابضة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية ، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 26 نوفمبر 2019 الساعة 11:00 صباحاً في: (برج أحمد - شارع الخليج العربي بجوار مستشفى الأميري - قاعة فاطمة).

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

1 - مناقشة توصية مجلس الإدارة بالانسحاب الاختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية مع إبداء الأسباب والموافقة عليها. مجلس الإدارة

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - برج أحمد - شارع الخليج العربي - لاستلام بطاقات حضور الاجتماع وجدول الأعمال. للاستفسار : 22464585 - 22464565 - 22901541